

على المرزوجة من ثبانه لانه ليس بابن له ولا تحريم بنت  
 زوج الابن ولا امه ولا بنت زوج البنت ولا امه ولا ام  
 زوجة الاب ولا بنتها ولا ام زوجة الابن ولا زوجة  
 الربيب ولا زوجة الربا بشرط في القسم الثاني  
 وهو تحريم غير الموثق بقوله **وتحريم واحدة من**  
**جهة الجمع في العصمة وهي اخص الزوجة** فلا يتاكد  
 تحتها بل تحتها بموتها اخصا او بينوتها بقوله تعالى  
 تحميها بين الاقربى والماتع ذلك من قضيعة الرحم  
 وانما رخصت بذلك فان الطبع بتغيره **ولا يجمع بين المرأة**  
**وعمتها ولا خالتها** من نسب او رضاع ولو بواسطه خنث  
 لان كل المرأة على عمتها ولا العمة على بنت اخصها ولا  
 المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت اخصها الكبري  
 على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى واه التزويج  
 وغيره وصحوه لما من التعليل في الاختلاف **ويحرم**  
**من النسب سبب الرضاع ما يحرم من النسب** وهي  
 التسعة المتقدمة وقد ما انه يحرم زوجة والده من  
 الرضاع وزوجته ولدها كذلك وبنت زوجته كذلك

اما تحريم الام والاهل من الرضاع فلما امر وامه  
 البواقي فلما كذب المار وهو يحرم من الرضاع ما يحرم  
 من النسب **تبيينه** من حرم جميعها بنكاح حرم ايضا  
 في الوطى بملك او ملك ونكاح وله تسلكها بالاجماع فان  
 وطى واحدة منها ولو مكرها حرمت الاخرى كما حرمت  
 يحرم الاولى بازاله ملك او نكاح او كتابة ان لا يجمع  
 بخلاف غيرها كحوض وزهره واحرام ومردة لانها  
 لا تزيل الملك ولا الاستحقاق فلرعادة الاولى كانت  
 زدت بعقب قبل الوطى الاخر كما فعله وطى امرأتها بعد  
 استبراء العايدة او بعد وطى باحريم العايدة حتى يحرم  
 الاخرى ويستمرط ان تكون كل منهما مباحة على انوارها  
 فلولا كانت احدهما نجوسا او نجوسا كحرم فوطىها  
 جاز له وطى الاخرى كما يحرم لو ملك اما وبنتها فوطى  
 احداهما حرمت الاخرى كما هو بالعلم مما مر ولو ملك  
 احدتهم نكح من يحرم الجمع بينها وبينها كان نكح اخصها المرأة  
 او عمتها او خالتها او نكح امرأة ثم ملك من يحرم الجمع  
 بينها وبينها كان ملك اخصها هلكت المتكوهة في المسبلتين

اما